

Distr.: General
13 March 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، 12-16 حزيران/يونيه 2023

البند 4 من جدول الأعمال*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2

..... ثانياً - خلاصة وافية.

2

..... جمهورية كوريا.

* CAC/COSP/IRG/2023/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040423 040423 V.23-04564 (A)



ثانياً - خلاصة وإفية

جمهورية كوريا

1- مقَدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لجمهورية كوريا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وُقعت جمهورية كوريا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ("الاتفاقية") في 10 كانون الأول/ديسمبر 2003، وصدّقت عليها في 27 آذار/مارس 2008. وبدأ نفاذ الاتفاقية فيما يخص جمهورية كوريا بتاريخ 26 نيسان/أبريل 2008.

واسْتُعرض تنفيذ البلد للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الثالثة من الدورة الأولى للاستعراض، ونُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 10 كانون الأول/ديسمبر 2013 (CAC/COSP/IRG/II/3/1/Add.7).

وتشكل قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية المقبولة بوجه عام، بمجرد أن يُصدّق عليها ويسري مفعولها، جزءاً لا يتجزأ من القانون الداخلي للبلد، وتعلو على الأحكام المناقضة الواردة فيه (المادة 6 من الدستور).

ويشمل الإطار القانوني الوطني لمكافحة الفساد القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون منع الفساد وإنشاء وإدارة اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية (قانون اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية)، وقانون الوقاية من الالتباس غير المشروع ومكافحة الكسب غير المشروع، وقانون أخلاقيات الخدمة العمومية، وقانون منع تضارب المصالح المتصلة بواجبات الموظفين العموميين (قانون منع تضارب المصالح)، وقانون حماية المبلغين عن المخالفات الماسّة بالمصالح العام، وقانون موظفي الدولة العموميين، والقانون المعني بالقضايا الخاصة المتعلقة بمصادرة وإعادة الممتلكات المحوزة عن طريق ممارسات الفساد (قانون المصادرة)، وقانون حظر المطالبات الكاذبة بالأموال العمومية واسترداد الأرباح غير المشروعة، وقانون تنظيم ومعاقبة إخفاء العائدات الإجرامية (قانون العائدات)، وقانون الإبلاغ عن المعاملات المالية، والقانون المتعلق بتبادل المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية (قانون المساعدة القانونية المتبادلة)، والقانون المتعلق بالقضايا الخاصة بشأن منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات (القانون المتعلق بالقضايا الخاصة بشأن الاتجار بالمخدرات)، وغير ذلك من القوانين.

وتشمل السلطات والهيئات المختصة المكلفة بولايات ذات صلة بمنع الفساد ومكافحته، في المقام الأول، اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية، والمجلس الاستشاري لسياسات مكافحة الفساد، والمجلس الاستشاري المشترك بين القطاعين العام والخاص المعني بالشفافية في المجتمع، ومجلس المراجعة والتفتيش.

2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

وضعت جمهورية كوريا خطة خمسية شاملة لمكافحة الفساد للفترة 2018-2022. ووضع الخطة المجلس الاستشاري لسياسات مكافحة الفساد على أساس مشاورات واسعة مع المجتمع المدني من خلال منصة إلكترونية للمواطنين ومن خلال المجلس الاستشاري المشترك بين القطاعين العام والخاص المعني بالشفافية في المجتمع، الذي يتكون من ممثلين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، والذي شكّل لتعزيز مشاركة هيئات المجتمع المدني في وضع سياسات مكافحة الفساد ورصدها. وتحدد الخطة 50 مهمة يتعين على الأجهزة الحكومية تنفيذها في أربعة مجالات استراتيجية.

وتتفد سياسات شاملة لمكافحة الفساد، ويكفل الإشراف على ذلك وتنسيقه في المقام الأول المجلس الاستشاري لسياسات مكافحة الفساد، الذي يتألف من 20 عضواً، بمن فيهم رئيس الجمهورية بصفته رئيساً، إلى جانب رئيس اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية والوزراء المعنيين. ولرصد تنفيذ الخطة، أطلقت اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية نظاماً لإدارة المهام المتعلقة بسياسة مكافحة الفساد يقدم من خلاله الموظفون المسؤولون في الهيئات المعنية تقارير عن تنفيذ مهامهم على أساس ربع سنوي. وعادةً ما تنشر كل هيئة نتائج التنفيذ في بيان صحفي، كما تُعلن نتائج التنفيذ الشاملة في بيان صحفي يصدره المجلس أو على الموقع الشبكي للجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية. وإضافةً إلى ذلك، يرصد الجمهور أيضاً بعض نتائج الخطة من خلال فريق المواطنين المعني برصد سياسة مكافحة الفساد.

وتشارك اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية في ممارسات وقائية مختلفة لمكافحة الفساد، وتقيم بانتظام فعالية تلك الأنشطة من خلال التقييم الشامل للنزاهة، الذي يُجرى على أساس سنوي، والذي يدمج تقييم مبادرات مكافحة الفساد وتقييم النزاهة. وتجري اللجنة تقييماً دورياً للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة بمكافحة الفساد، وتوصي بإدخال تحسينات عليها من خلال تقييمات منتظمة لمخاطر الفساد تُجرى وفقاً للمادتين 12 (12) و28 من قانون اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية وتدابير تحسين مؤسسية تُتخذ عملاً بالمواد 12 و27 و29 من القانون.

واللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية هي الجهاز المعين المسؤول عن وضع سياسات منع الفساد وتنفيذها (المادة 11 من قانون اللجنة). وتشمل أنشطتها نشر المعرفة بشأن منع الفساد (المادة 12 (7))، بوسائل منها معهد التدريب على مكافحة الفساد التابع لها، الذي يوفر التدريب في مجال النزاهة لفائدة الموظفين العموميين.

وقد أنشئت اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء (المادة 11 من قانون اللجنة). ويُنص على استقلالها في المادة 16 من القانون. ويشغل رئيسها وأعضاؤها مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة لإعادة التعيين أو إعادة التكليف لمرة واحدة. ويُختار موظفو أمانتها من خلال الامتحان التنافسي المفتوح للمتقدمين بالقطاع العام، أو التعيين الخاص أو النقل من إدارات أخرى، ويتلقى الموظفون المختارون تدريباً على مهام مناصبهم. وتتأثر موارد الميزانية السنوية للجنة من خلال الميزانية ومداورات تسوية الحسابات في الجمعية الوطنية.

وتشارك جمهورية كوريا في البرامج الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد من خلال اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، وفريق الخبراء العامل المعني بمكافحة الفساد والشفافية التابع لمنندى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وشراكة الحكومة المفتوحة، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، والمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد.

القطاع العام؛ مدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)

ينظم قانون موظفي الدولة العموميين تعيين الموظفين العموميين غير المنتخبين واستخدامهم واستبقاءهم وترقيتهم وإحالتهم إلى التقاعد. ويُعين الموظفون غير المنتخبين عن طريق امتحان تنافسي مفتوح (المادة 28 (1) من القانون) أو عن طريق امتحان تعيين خاص في حالة مهن محددة (المادة 28 (2)). وتُنشر مواضيع الامتحانات، التي يحددها القانون (المادة 7 من المرسوم المتعلق بامتحانات تعيين الموظفين العموميين)، وإجراءات الاختيار ونتائج الامتحانات في وسائل الإعلام وعبر شبكة الإنترنت وفي الصحف (المادة 47 من المرسوم). ويمكن تقديم الشكاوى المتعلقة بعملية الامتحان من خلال الطعون الإدارية أو التقاضي.

ولا توجد إجراءات خاصة لاختيار الأفراد الذين يشغلون مناصب تُعتبر عرضة للفساد. ومع ذلك، تُعيّن كل هيئة موظفين "مسؤولين عن المهام المعرّضة للفساد" تتعلق واجباتهم بأمر منها المساعدة المالية، والأذونات، والموافقات والتراخيص، والتفتيش والمراجعة، والضرائب، والتفتيش على العقود وفحصها، كما هو موضح في المبادئ التوجيهية للجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية بشأن التفتيش في مجال مكافحة الفساد الصادرة في آذار/مارس 2022. ويجوز أن يتلقى الأشخاص الذين يشغلون تلك الوظائف تدريباً مخصصاً على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية، إضافةً إلى التدريب المنتظم على مكافحة الفساد الذي يتعين على الموظفين العموميين إكماله. وتتص المادة 45 من المرسوم المتعلق بتعيين الموظفين العموميين على تناوب الموظفين العموميين المبتدئين والمناصب الإدارية، وتطبّق أيضاً فترة تناوب على الموظفين العموميين في الخدمة الخاصة، بموجب لوائح منفصلة.

وتُحدّد أجرة الموظفين العموميين تبعاً لمدى تعقد الواجبات ودرجة مسؤولية المنصب، مع مراعاة مرتبات القطاع الخاص (المادة 46 من قانون موظفي الدولة العموميين). ويتعين على جميع الموظفين العموميين أن يتلقوا تدريباً على مكافحة الفساد والنزاهة مرة واحدة في السنة على الأقل (المادة 81-2 من قانون اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية، والمادة 88-2 من مرسوم إنفاذ القانون).

وتتص المادة 16 من قانون انتخاب الموظفين العموميين على شروط الانتخاب للمناصب العمومية. ويُعتبر الأشخاص الذين أدينوا بجرائم معينة، بما في ذلك الرشوة، غير مؤهلين (المادة 19). ويجب على المرشحين للمناصب العمومية المنتخبة أيضاً تقديم بيانات بالامتلاك ودفع الضرائب. وينظم قانون الأموال السياسية وقواعد إدارة شؤون الأموال السياسية تمويل المرشحين للانتخاب للمناصب العمومية. ويعاقب على انتهاك هذه القواعد بعقوبة جنائية وغرامات (الفصل الثامن من قانون الأموال السياسية) وتخفيض الإعانات (المادة 29 من القانون). ويبلغ الحد الأقصى للتبرعات 5 ملايين وون سنوياً لكل جمعية (نحو 3 482 دولاراً)، ويبلغ إجمالي التبرعات لكل شخص في السنة 20 مليون وون (نحو 13 930 دولاراً) (المادة 11). وتُحظر التبرعات الأجنبية، وكذلك التبرعات المقدمة من الشركات والمنظمات المحلية والأجنبية (المادة 31). ويجب الإبلاغ عن التبرعات التي تتجاوز الحدود المحددة إلى لجنة انتخابات الدائرة الانتخابية المختصة (المادة 40 (3)). وتتلقى اللجنة الوطنية للانتخابات تقارير مالية من المرشحين والأحزاب السياسية وفقاً للقانون. وتكشف اللجنة عن التقارير المالية للجمهور، وتحقق في الأعمال غير القانونية، وتحيل المسائل إلى التحقيق الجنائي.

ويتضمن قانون أخلاقيات الخدمة العمومية، وقانون منع تعارض المصالح، ومدونة قواعد السلوك للموظفين العموميين، وقانون الوقاية من الالتباس غير المشروع ومكافحة الكسب غير المشروع تدابير شاملة لمنع تضارب المصالح، بما في ذلك قبول الهدايا وغيرها من المزايا. وعززت جمهورية كوريا بشكل كبير منع تضارب المصالح والمعاقبة عليه من خلال قانون منع تضارب المصالح (سرى مفعوله في أيار/مايو 2022)، الذي يتطلب، في جملة أمور، الإبلاغ عن المصالح الخاصة، والأنشطة في القطاع الخاص، والاتصال بالمتعاقدين، ومعاملات الأطراف ذات الصلة، وحيازة العقارات ذات الصلة بمهام المنصب، ويفرض قيوداً على الأنشطة الخارجية ذات الصلة بمهام منصب الموظفين العموميين، وتوظيف أفراد الأسرة، والعقود المتفاوض عليها مع الشركات أو المنظمات التي يعمل فيها الموظفون العموميون أو أفراد أسرهم كمسؤولين تنفيذيين أو التي ترتبط بشكل خاص بالموظفين العموميين أو أفراد أسرهم، والاستخدام الخاص للموارد العمومية، والمعلومات السرية. ومن الجدير بالذكر أن أحكام القانون تغطي مجموعة أوسع من الموظفين العموميين، بمن فيهم شاغلو المناصب الدستورية والمنظمات ذات الصلة بالخدمة العمومية، وتقرض عقوبات صارمة على المخالفات. ويتعين على كل هيئة خاضعة لهذا القانون أن تعين موظفاً معنياً بمنع تضارب المصالح يقدم خدمات التفتيش والمشورة فيما يتعلق بمنع تضارب مصالح الموظفين العموميين ويتلقى ويدير التقارير المتعلقة بالمصالح الخاصة.

ويخضع الموظفون العموميون في الهيئات الدستورية والموظفون التنفيذيون والموظفون لدى المؤسسات ذات الصلة بالخدمة العمومية لمدونات سلوك إضافية توضع بموجب قواعدها أو لوائحها الداخلية.

ويؤدي جميع الموظفين العموميين اليمين الدستورية عند توليهم مهامهم. ويتضمن قانون اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية، وقانون الوقاية من الوفاية من الائتماس غير المشروع ومكافحة الكسب غير المشروع، ومدونة قواعد السلوك للموظفين العموميين النزاهة والأمانة والمسؤولية كالتزامات على الموظفين العموميين. وإذا تبين وجود انتهاكات لمدونة قواعد السلوك، يجوز لرؤساء الهيئات ذات الصلة اتخاذ إجراءات تأديبية (المادة 20 من مدونة قواعد السلوك).

ويشكل قانون أخلاقيات الخدمة العمومية، وقانون منع تضارب المصالح، وقانون الوقاية من الائتماس غير المشروع ومكافحة الكسب غير المشروع، ومدونة قواعد السلوك للموظفين العموميين إطاراً شاملاً لقيام الموظفين العموميين بالإبلاغ عن الأنشطة الخارجية والتوظيف والاستثمارات والموجودات والهدايا.

ويجب على الموظفين العموميين تقديم إقرارات بالموجودات وبحيازتهم لصناديق استثمارية مغلقة للأسهم تزيد قيمتها عن 30 مليون وون (نحو 20 892 دولاراً؛ المواد 3-5 و14 و(4) من قانون أخلاقيات الخدمة العمومية)، على النحو المبين في الفقرة 5 من المادة 8 والفقرة 5 من المادة 52 من الاتفاقية. وتقدم إقرارات الموجودات عند التوظيف والترقية والنقل، وسنوياً بعد ذلك، عن طريق نظام الأخلاقيات العمومية عبر الإنترنت التابع لوزارة إدارة شؤون الموظفين (www.peti.go.kr). ويجب أيضاً الإبلاغ عن موجودات الأزواج والأصول والفروع المعالين مالياً. ويمكن الاطلاع على الإقرارات المتعلقة بموجودات كبار المسؤولين عبر الإنترنت من خلال الجريدة الرسمية (gwanbo.mois.go.kr). وتستعرض مجالس أخلاقيات الموظفين العموميين المنشأة في 265 مؤسسة عمومية الإقرارات المقدمة، ويتحقق منها موظفون مسؤولون عن أخلاقيات الخدمة العمومية.

وعلا بالمادة 56 من قانون اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية، يتعين على الموظفين العموميين الإبلاغ عن أعمال الفساد، ويعاقب على التخلف عن ذلك بموجب قانون موظفي الدولة العموميين والمرسوم المتعلق بالإجراءات التأديبية بحق الموظفين العموميين. ويمكن توجيه التقارير إلى أي سلطة تحقيق، أو مجلس المراجعة والتفتيش، أو اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية. ويمكن للموظفين العموميين الإبلاغ عن أفعال الفساد باتباع نفس الإجراء المتبع في الإبلاغ العام عن جرائم الفساد، وهم يحظون بنفس الحماية القانونية، بما في ذلك الحماية الجسدية والسرية والحماية من الانتقام (المواد 12-24 من قانون حماية المبلغين عن المخالفات الماسة بالصالح العام). ولا يمكن تقديم بلاغات مجهولة الهوية، ولكن يمكن تقديم تقارير بديلة باسم محام علا بقانون حماية المبلغين عن المخالفات الماسة بالصالح العام، وقانون الوقاية من الائتماس غير المشروع ومكافحة الكسب غير المشروع، وقانون اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية.

وينص الدستور على استقلالية القضاء (المادة 103)، وشروط عزل القضاة وإيقافهم عن العمل وغير ذلك من العقوبات المنطبقة عليهم (المادة 106)، والشفافية العمومية للمحاكمات وقرارات المحاكم (المادة 109). ويعين رئيس قضاة المحكمة العليا القضاة بعد التدقيق من جانب لجنة شؤون الموظفين الخاصة بالقضاة ومجلس العدل التابع للمحكمة العليا. وتقع على معهد البحوث والتدريب القضائي مسؤولية توفير التدريب في مجال الأخلاقيات للموظفين القضائيين. ويخضع الموظفون القضائيون لمدونة قواعد السلوك للموظفين القضائيين، حيث يتخذ رئيس قضاة المحكمة العليا إجراءات تأديبية بناءً على قرار اللجنة التأديبية للقضاة المنتسبة إلى المحكمة العليا، وفقاً لقانون تأديب القضاة.

ولا تشكل دائرة النيابة العامة جزءاً من الجهاز القضائي. ويخضع المدعون العامون لنفس القوانين والعقوبات التأديبية التي يخضع لها الموظفون العموميون الآخرون. ويتضمن قانون تأديب المدعين العامين لوائح بشأن الإجراءات التأديبية بحق المدعين العامين. وتطبق النيابة العامة العليا مدونات قواعد السلوك الخاصة بها فيما يخص المدعين العامين. ولا يجوز عزل المدعي العام من منصبه إلا من خلال توجيه الاتهام إليه أو إدانته جنائياً (المادة 37 من قانون النيابة العامة).

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

تخضع المشتريات العمومية لقانون العقود التي تكون الدولة طرفاً فيها (قانون عقود الدولة)، وقانون العقود التي تكون الحكومة المحلية طرفاً فيها، وقانون برنامج المشتريات الدفاعية. وتُعَدُّ دائرة المشتريات العمومية هيئة المشتريات المركزية. وهي تدير نظاماً للاشتراء الإلكتروني (www.g2b.go.kr) تُنشر عبره إعلانات العطاءات، بما في ذلك المعايير والأطر الزمنية المحددة مسبقاً (المادة 8 من قانون عقود الدولة والمواد 33-36 من مرسوم الإنفاذ الخاص به). وتُستخدم العطاءات التنافسية المفتوحة عموماً للتعاقد، ولكن يُسمح بالعطاءات التنافسية المحدودة أو العقود المتفاوض عليها في حالات استثنائية (المادة 7 من قانون عقود الدولة). وتُنشر عبر الإنترنت بيانات شاملة تُجمع من خلال نظام الاشتراء الإلكتروني.

ويقوم مكتب مراجعة الحسابات التابع لدائرة المشتريات العمومية برصد مسبق للمشتريات العمومية. وتتولى مكاتب مراجعة الحسابات في جميع الوكالات المركزية مهام الرقابة الداخلية، بينما يتولى مجلس المراجعة والتفتيش مهام الرقابة الخارجية.

وتُحدّد إجراءات الاستئناف في قانون عقود الدولة (المادتان 28 و29). ويمكن أيضاً تقديم التماسات الاعتراض من خلال نظام "ePeople" للالتماسات والاتصالات عبر الإنترنت، أو إلى مجلس المراجعة والتفتيش، أو من خلال المحاكم.

وتتطبق سياسة التناوب على موظفي المشتريات، إضافةً إلى القواعد التي تشترط الإعلان عن المصالح الخاصة (المادة 5 (1) من قانون منع تضارب المصالح). ويوفر معهد التدريب على المشتريات العمومية التدريب على النزاهة لموظفي دائرة المشتريات العمومية، وكيانات المستخدمين العموميين، وموردي المشتريات (المادة 32 من قانون عقود الدولة).

ويحدد قانون المالية الوطنية إجراءات اعتماد الميزانية الوطنية. وتقدم الحكومة الميزانية المقترحة إلى الجمعية الوطنية للتداول بشأنها والبت فيها (المادة 54 من الدستور). وتتص المادة 7 (2) من مرسوم إنفاذ قانون المالية الوطنية على مشاركة المواطنين في اعتماد الميزانية.

ويقدم رؤساء هيئات الحكومة المركزية تقارير تحصيل الإيرادات الضريبية والنفقات إلى وزير الاقتصاد والمالية من خلال نظام محاسبة رقمي على أساس شهري (المادة 38 من قانون إدارة الصناديق الوطنية والمواد 97 و98 و101 من مرسوم الإنفاذ الخاص به).

وينظم قانون المالية الوطنية إعداد بيان الحسابات القومية وتقديمه إلى الجمعية الوطنية، والتفتيش على تسويات الحسابات، وتنفيذ الإدارة المالية العامة، والإشراف على تنفيذ وتسيوية خطط إدارة الميزانية والصناديق، وكذلك مراقبة المواطنين لإنفاق الميزانية والصناديق (المواد 59-61 و99 و100).

وتقوم الجمعية الوطنية، من خلال لجان دائمة مختصة، بالتفتيش على المؤسسات الحكومية والإشراف على المحاسبة القومية، وفقاً لقانون التفتيش والتحقيق في إدارة الدولة. ويقوم مجلس المراجعة والتفتيش، وهو أعلى مؤسسة لمراجعة الحسابات في البلد، بمراجعة تسوية حسابات إيرادات الدولة ونفقاتها، ومراجعة الحسابات الأخرى والإشراف عليها، والتفتيش على وظائف الوكالات الإدارية والموظفين العموميين (المادة 20 من قانون مجلس المراجعة والتفتيش). وتُنشأ هيئات للمراجعة الداخلية في جميع مكاتب الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمؤسسات العامة (المادة 5 من قانون مراجعة حسابات القطاع العام)، ويقوم مجلس المراجعة والتفتيش بفحص أنشطة المراجعة الداخلية تلك سنوياً. وبموجب المادة 16 من قانون التفتيش والتحقيق في إدارة الدولة، يجب اتخاذ تدابير تصحيحية في حالة عدم الامتثال للقواعد المتعلقة بإدارة الأموال العمومية. ويجب إبلاغ الجمعية الوطنية بتلك التدابير والكشف عنها على الموقع الشبكي لهيئة التفتيش على إدارة الدولة.

وتخزن الدفاتر والسجلات المحاسبية التي تحتفظ بها هيئات الحكومة المركزية في النظام المحاسبي الرقمي (المادتان 92 و 95 من المرسوم الخاص بإنفاذ قانون إدارة الصناديق الوطنية)، وتحتفظ وزارة الاقتصاد والمالية بسجل لإجمالي الإيرادات والنفقات (المادة 94 من مرسوم الإنفاذ). ويتحمل موظفو المحاسبة الذين يتسببون في خسائر أو أضرار بمتلكات الدولة المسؤولية عن تلك الخسائر أو الأضرار، وإذا تم تكبدها بناءً على تعليمات أو طلبات مشرفيهم، يكون موظفو المحاسبة والمشرفون عليهم على السواء مسؤولين عن السداد (المادتان 4 و 8 من القانون المتعلق بمسؤولية موظفي المحاسبة). ويُنص أيضاً على اتخاذ تدابير تأديبية في حالة عدم وجود أضرار بسبب مخالفات لواجبات الموظف العمومي (الفقرة 2 من المادة 78 من قانون موظفي الدولة العموميين). ويجوز للحكومة أيضاً أن تقيم دعاوى مدنية بموجب القانون المدني وأن تفرض جزاءات جنائية أو عقوبات إدارية عملاً بقانون موظفي الدولة العموميين.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و 13)

يُلزم قانون الإفصاح عن المعلومات الرسمية المؤسسات بالكشف بنشاط عن المعلومات للجمهور (المادة 3) وبإنشاء مجالس الكشف عن المعلومات لمعالجة الطلبات (المادة 12). ويجوز لأي مواطن أو شخص اعتباري أو أجنبي مقيم في جمهورية كوريا أن يطلب الكشف عن المعلومات العمومية، ويتاح الاطلاع على جميع المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات العمومية، باستثناء ما هو منصوص عليه في المادة 9 (1) من القانون. ويحدد القانون المعلومات التي لا يجوز الكشف عنها، ويحدد آليات الطعن (المادة 9).

ويسمح نظام للكشف عن المعلومات عبر الإنترنت للمواطنين بطلب الكشف عن المعلومات العمومية بسهولة. وعندما يُقدّم طلب للكشف عن المعلومات إلى إحدى المؤسسات، يُتخذ القرار بشأن الكشف عن المعلومات من عدمه في غضون 10 أيام. ويجوز الطعن في قرارات عدم الكشف عن المعلومات أو الكشف عنها جزئياً من خلال إجراءات الانتصاف الداخلية والخارجية والقضائية (المواد 18-20 من قانون الإفصاح عن المعلومات الرسمية).

واعتمدت جمهورية كوريا تدابير لتيسير وصول الجمهور إلى السلطات المختصة باتخاذ القرارات. وتشمل التدابير نظاماً لجلسات الاستماع يسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم وفحص الأدلة قبل أن تتخذ وكالة إدارية قراراً معيناً. وعلاوة على ذلك، يسمح موقع الخدمة العمومية "Government 24" للمواطنين بطلب إصدار وثائق الخدمة المدنية بوسائل منها الهواتف الذكية. ويمكن للمواطنين التواصل مع السلطات من خلال نظام ePeople وبوابة "People's Idea Box"، حيث تُجمع آراء الناس حول المؤسسات العمومية عبر الإنترنت بشأن أمور منها سياسات مكافحة الفساد والنزاهة.

وكما ورد أعلاه، تقيّم جمهورية كوريا مستوى نزاهة المؤسسات العمومية على أساس سنوي. وتقيّم المؤسسات العمومية على أساس الدراسات الاستقصائية التي تُجرى في أوساط مختلف أصحاب المصلحة وأداء المؤسسات في مكافحة الفساد، وتتاح النتائج للاطلاع العام في شكل تصنيفات. كما تنتشر المؤسسات العمومية نتائج تقييمات النزاهة عبر الإنترنت (المادة 27-3 من قانون اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية).

وأنشئت مجموعة رصد من المواطنين فيما يتعلق بسياسة مكافحة الفساد تتكون من 100 مواطن جرى اختيارهم من خلال منصة عبر الإنترنت لمناقشة مسائل الفساد ومراقبة سياسات مكافحة الفساد. وتشمل الكيانات الأخرى ذات الصلة المجلس الاستشاري المشترك بين القطاعين العام والخاص المعني بالشفافية في المجتمع وميثاق الشفافية في المجتمع.

وتعمل اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية على زيادة الوعي بأنشطتها من خلال أنشطة متنوعة في مجال العلاقات العامة والمنصات عبر الإنترنت. وتشمل برامج التعليم العام عناصر تتعلق بالنزاهة في المدارس الابتدائية والمتوسطة والفساد وأخلاقيات الخدمة العمومية في المدارس الثانوية. ويدير معهد التدريب على

مكافحة الفساد التابع للجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية برامج تواصلية في مجال النزاهة للمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات ودورة تدريبية مفتوحة ضخمة عبر الإنترنت لعامة الناس.

وفقاً لقانون اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية، يجوز لأي شخص تقديم بلاغ للجنة عن الفساد عبر الإنترنت أو شخصياً أو عن طريق الفاكس. وتدير اللجنة نظاماً رقمياً للإبلاغ عن الفساد وانتهاك المصلحة العامة، يُعرف باسم "البوابة النظيفة"، وهو مصمم للسماح لأي شخص بتقديم بلاغ عن سلوك فاسد أو انتهاكات تمس المصلحة العامة. ويمكن تقديم البلاغات عن الفساد وانتهاك المصلحة العامة بالوكالة من خلال محام كما هو موضح أعلاه.

القطاع الخاص (المادة 12)

يمثل منع الفساد في القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المملوكة للدولة، أولوية حكومية. وأنشئ فريق استشاري مشترك بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد لإشراك القطاع الخاص في منع الفساد.

ويقع على عاتق الشركات في جمهورية كوريا التزام بمنع الفساد، وهي تخضع لواجب الاهتمام والإشراف الواجبين (المادة 5 من قانون اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية والمادة 24 من قانون الوقاية من الالتباس غير المشروع ومكافحة الكسب غير المشروع). وتُوفّر حماية المبلغين عن المخالفات للموظفين في الكيانات الخاصة الذين يبلغون عن الفساد إلى السلطات المختصة.

وتشمل معايير الامتثال الطوعي وأخلاقيات الأعمال التجارية "دليل الشركات لمكافحة الفساد"، و"دليل الشركات لمنع الطوعي لانتهاكات المصلحة العامة"، و"نموذج تقييم النزاهة حسب الصناعة". وتقدم اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية الدعم للإدارة الأخلاقية للشركات.

ويجب على جميع الشركات المحلية أن تسجل بيانات تأسيسها وأن تستكمل بياناتها في سجل الشركات (المادة 172 من القانون التجاري). ولا يحتوي السجل على معلومات عن ملكية أسهم الشركات، مثل معلومات الملكية الانتفاعية. ويُحتفظ بسجل للملكية الانتفاعية لأصحاب الأسهم المؤسسين. وكلا السجلين متاح للاطلاع العام. ويجوز للسلطات الضريبية ووحدة الاستخبارات المالية في جمهورية كوريا وسلطات مختصة أخرى التحقق من المعلومات الواردة في السجلين، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالملكية الانتفاعية.

وتوجد مجموعة من التدابير لمنع إساءة استخدام الإجراءات التي تنظم منح التراخيص والإعانات والإجراءات الخاصة بالكيانات الخاصة (المادة 5 والفصل الخامس من قانون الوقاية من الالتباس غير المشروع ومكافحة الكسب غير المشروع، والمواد 40-43 من قانون إدارة الإعانات). وتخضع المكاسب غير المشروعة المتأتية من الاستخدام الاحتيالي للإعانات الحكومية للاسترداد، ويجوز فرض عقوبات عملاً بقانون حظر المطالبات الكاذبة بالأموال العمومية واسترداد الأرباح غير المشروعة.

وتُحدّد المعايير المحاسبية للشركات في المادة 5 من قانون المراجعة الخارجية للشركات المساهمة، وينص الفصل الخامس (المواد 39 و41 و42) من القانون على فرض عقوبات على انتهاكات تلك المعايير. ويُلزم القانون الشركات المدرجة في البورصة والشركات التي يزيد مجموع موجوداتها عن 100 مليار وون (نحو 74,6 مليون دولار) بأن يكون لديها ضوابط محاسبية داخلية (المادة 8 (1)). وإضافةً إلى ذلك، تخضع حسابات الشركات المدرجة والشركات المزمع إدراجها والشركات التي يبلغ مجموع موجوداتها 50 مليار وون على الأقل (نحو 34,8 مليون دولار) لمراجعة خارجية (المادة 4). وتُعفى من هذه الشروط الشركات التي تقل عملياتها عن العتبات المحددة، شأنها في ذلك شأن الشركات غير المدرجة المملوكة للدولة (المادة 4 (2)).

وتقيد المادة 17 من قانون أخلاقيات الخدمة العمومية توظيف الموظفين العموميين في أي مؤسسة وثيقة الصلة في غضون خمس سنوات من تقاعدهم. وإضافة إلى ذلك، يُحظر على الموظفين المتقاعدين أداء واجبات معينة وتقديم التماسات غير لائقة للموظفين العموميين الذين عملوا معهم سابقا (المادة 18-4 من القانون). وينص القانون على فترة فاصلة أكثر صرامة بالنسبة للموظفين العموميين الذين يُنهي عملهم نتيجة لأفعال فساد (المادة 82 من قانون اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحدود المدنية). وتخضع انتهاكات هذه الأحكام لعقوبات جنائية وإدارية.

وتحظر الممارسات المحاسبية الواردة في الفقرة 3 من المادة 12 من الاتفاقية، بما في ذلك الحسابات غير الدفترية (المواد 23 (5) و39 و41 من قانون المراجعة الخارجية لحسابات الشركات المساهمة).

ويُحظر خصم النفقات التي تمثل رشاوى من الدخل الخاضع للضرائب (المادة 78 (4) (2) من مرسوم إنفاذ قانون ضريبة الدخل والمادة 50 (1) (4) من مرسوم إنفاذ قانون ضريبة الشركات).

تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

ينظم منع غسل الأموال أساسا في قانون العائدات وقانون الإبلاغ عن المعاملات المالية. وتطبق التدابير على المؤسسات المالية ومقدمي خدمات تحويل الأموال أو نقل الأشياء العالية القيمة، بما في ذلك الكازينوهات، ولكن ليس على الأعمال التجارية والمهن غير المالية المعيّنة الأخرى. وفي وقت إجراء الاستعراض، كان يجري إعداد مشروع قانون من شأنه أن يوسع نطاق الكيانات الملزمة ليشمل جميع الأعمال التجارية والمهن غير المالية المعيّنة بعد أن نظرت فيه الجمعية الوطنية في وقت سابق.

ويشمل نظام الضوابط التنظيمية المتطلبات المتعلقة بجملة أمور منها تحديد هوية الزبون والمالك المستفيد والتحقق منها وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، على النحو المبين في المادة 52 من الاتفاقية. ونشرت جمهورية كوريا تقييما الوطني الثالث للمخاطر في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

وتتولى لجنة تنسيق سياسات مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب قيادة التنسيق والتعاون على الصعيد المحلي. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية وغيرها من السلطات المختصة بالتنسيق والتعاون فيما بينها وتبادل المعلومات من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك مكتب تحليل المعلومات التابع للوحدة وموظفو التحليل الموفدون من أجهزة إنفاذ القانون.

ويجري التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد الدولي من خلال شبكة إيغمنت الأمانة وقنوات التعاون المباشر بين السلطات المختصة، بما في ذلك على أساس الاتفاقات والترتيبات. وأنشأت النيابة العامة العليا جهازا للتعاون الدولي، وهي تستضيف أمانة شبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات.

ولدى جمهورية كوريا تدابير لكشف ومنع تحركات العملة والصكوك القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود. ويخضع عدم التصريح بأي نقل لوسيلة دفع تزيد عن 10 000 دولار أو ما يعادلها، أو تقديم تصريحات كاذبة عن ذلك، لعقوبات إدارية على المبالغ التي تتراوح بين 10 000 دولار و30 000 دولار، أو لعقوبات جنائية على المبالغ التي تتجاوز 30 000 دولار (المادتان 17 و32 (1) من قانون معاملات الصرف الأجنبي، والمادة 31 (2) من مرسوم إنفاذ القانون، والمادة 6 (2) من لائحة معاملات الصرف الأجنبي).

ويتعين على المؤسسات المالية أن تكفل أن تكون جميع التحويلات البرقية عبر الحدود التي تبلغ 1 000 دولار أو أكثر (أو ما يعادلها بعملة أخرى) مصحوبة بمعلومات دقيقة عن المنشئ (المادة 5-3 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية). ولا يوجد أي شرط للحصول على معلومات العميل والتحقق منها فيما يخص التحويلات البرقية التي تقل عن هذا الحد. وبالنسبة للتحويلات البرقية المحلية التي تزيد على مليون وون (نحو 697 دولارا) أو ما يعادلها بعملة أخرى، يجب أيضا توفير معلومات المنشئ. ويتعين على المؤسسات المستفيدة أن تضع

وتطبق إجراءات فعالة قائمة على المخاطر لتحديد التحويلات البرقية التي تقتقر إلى معلومات كاملة عن المنشئ (المادة 48 (2) من اللائحة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب). ويتعين على المؤسسات المالية أن تكون لديها سياسات قائمة على المخاطر لتحديد متى ترفض التحويلات البرقية التي لا تمتثل للشروط المحددة (المادة 48 (3) من اللائحة).

وتشارك جمهورية كوريا، بوصفها عضواً في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومجموعة العشرين، بنشاط في الهيئات الدولية لمكافحة غسل الأموال. وأكمل البلد الجولة الرابعة من تقييمه المتبادل الذي تجريه فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ونُشر التقرير في نيسان/أبريل 2020.

2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- المشاركة النشطة للمجتمع المدني وعامة الناس والقطاع الخاص في وضع سياسات مكافحة الفساد ورصدها وتقييمها المستمرين (الفقرة 1 من المادة 5).
- إجراء تقييمات داخلية وخارجية منتظمة لتقييم فعالية تدابير مكافحة الفساد (الفقرة 1 من المادة 5).
- توفير معلومات وإحصاءات شاملة وجيدة التوقيت عن الاشتراء العمومي باستخدام البيانات المجمعة من خلال نظام الاشتراء الإلكتروني (الفقرة 1 من المادة 9).
- اتخاذ تدابير لتيسير الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك نظام الكشف عن المعلومات، الذي يسمح للمواطنين أن يطلبوا بسهولة الكشف عن المعلومات العمومية، وتشغيل لجنة الكشف عن المعلومات لتنسيق سياسة الكشف عن المعلومات، وتقديم تقارير سنوية عن طلبات الكشف إلى الجمعية الوطنية ونشرها عبر الإنترنت (المادة 10 (أ)).
- التشجيع النشط لمساهمة الجمهور في عمليات صنع القرار، بما في ذلك ما يتعلق بسياسة مكافحة الفساد من خلال نظام ePeople الخاص بكوريا و"صندوق أفكار الناس" التابع للجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحدائق المدنية (الفقرة 1 (أ) من المادة 13).

2-3- التحديّات التي تواجه التنفيذ

يُوصى بأن تقوم جمهورية كوريا بما يلي:

- مواصلة تطبيق تدابير وقائية مستدامة ومنهجية ومنسقة تدعم مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرات 1-3 من المادة 5).
- السعي إلى اعتماد إجراءات محددة وتطبيقها على نحو ممنهج لاختيار وتدريب أفراد لتولي المناصب العمومية التي تُعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة وضمان نقلهم لشغل مناصب أخرى، عند الاقتضاء، (الفقرة 1 (ب) من المادة 7).
- مواصلة تنفيذ قانون منع تضارب المصالح ومواءمة التدابير المتعلقة بتضارب المصالح، بغية ضمان الوضوح الكافي للالتزامات الموظفين العموميين، سواء كانوا منتخبيين أو معيّنين (الفقرة 4 من المادة 7 والفقرة 5 من المادة 8).
- مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز منع الفساد في القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المملوكة للدولة، عن طريق ما يلي:
 - تعزيز تعاون القطاع الخاص مع سلطات التحقيق والملاحقة القضائية (الفقرة 2 (أ) من المادة 12)

- مواصلة تعزيز وضع المعايير ومبادئ السلوك التجاري السليم والأخلاق وحوكمة الشركات، ومواصلة تعزيز منع الفساد الذي تشارك فيه المنشآت المملوكة للدولة (الفقرة 2 (ب) من المادة 12)
- تعزيز الشفافية فيما بين كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية (الفقرة 2 (ج) من المادة 12)
- كفالة أن يكون لدى كيانات القطاع الخاص، مع مراعاة هيكلها وحجمها، ضوابط كافية للمراجعة الداخلية من أجل منع الفساد والكشف عنه (الفقرة 2 (و) من المادة 12)
- مواصلة إذكاء الوعي بوسائل الحماية المتاحة للمبلغين عن المخالفات لتيسير الإبلاغ عن الفساد، بما في ذلك إمكانية الإبلاغ بالوكالة (الفقرة 2 من المادة 13).
- تعديل تشريعاتها لتوسيع نطاق الكيانات الملزمة لتشمل جميع الأعمال التجارية والمهن غير المالية المعيّنة وتعيين مشرفين على تلك القطاعات (الفقرة 1 من المادة 14).

3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

يجوز لجمهورية كوريا أن تقدم طائفة من أشكال المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة باسترداد الموجودات وفقا لتشريعات البلد ومعاهداته الدولية، أو على أساس المعاملة بالمثل. وتشمل التشريعات المتخصصة قانون المساعدة القانونية المتبادلة، وقانون المصادرة، والقانون المتعلق بالقضايا الخاصة بشأن الاتجار بالمخدرات، وقانون العائدات. ويطبق تعديل أدخل مؤخرا على قانون العائدات نهجا حديا إزاء نطاق الجرائم الخاضعة لاسترداد الموجودات الجنائية، مما يسمح بقدر أكبر من المساعدة في قضايا استرداد الموجودات.

وفي شباط/فبراير 2018، أنشأت جمهورية كوريا إدارات دائمة مسؤولة حصرا عن استرداد عائدات الجريمة، هي: شعبة استرداد الموجودات الجنائية لدى النيابة العامة العليا، وإدارة استرداد الموجودات الجنائية لدى النيابة العامة في منطقة سول الوسطى. وأنشأ البلد أيضا مركزا للتعاون الدولي لدى النيابة العامة العليا لتقديم المساعدة في مجال استرداد الموجودات. ومن خلال التعديلات التي أدخلت مؤخرا على قانون دائرة النيابة العامة وقانون الإجراءات الجنائية، تقلصت بدرجة كبيرة سلطات المدعين العامين في التماس أوامر الحفظ قبل توجيه الاتهام، مما قد يكون له أثر على فعالية التدابير المتعلقة باسترداد الموجودات وحسن توقيتها. وكان طعن دستوري في التعديلات الشاملة لقانون دائرة النيابة العامة وقانون الإجراءات الجنائية جاريا وقت الزيارة القطرية.

ورفضت جمهورية كوريا طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في سبع حالات فقط منذ عام 2015، وهو ما يرجع في الغالب إلى الطبيعة السياسية للجريمة أو نقص المعلومات الداعمة. ونجحت سلطات البلد في إعادة موجودات إلى بلدان أخرى واسترداد عائدات منها.

ويمكن لوحدة الاستخبارات المالية أن تتبادل تلقائيا المعلومات المتعلقة ببعض المعاملات المالية مع دوائر الاستخبارات الأجنبية وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل، بيد أن استخدام هذه المعلومات في التحقيقات أو المحاكمات المتعلقة بالجرائم الجنائية الأجنبية (حتى وإن كان ذلك وفقا لأغراض الطلب الأصلي) يخضع لموافقة مفوض الوحدة ووزير العدل (المادة 11 (3) من القانون بشأن إبلاغ واستعمال المعلومات المتعلقة ببعض المعاملات المالية).

ووقّع البلد معاهدات ثنائية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة مع 33 بلدا، حيث تتضمن معظم المعاهدات أحكاما ذات صلة باسترداد الموجودات، وانضم إلى الاتفاقية الأوروبية بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58) يتعين على المؤسسات المالية تحديد هوية زبائنها والتحقق من دقة هويتهم قبل فتح حسابات أو إجراء معاملات عرضية تتجاوز الحدود المنصوص عليها (المادة 2-5 (1) من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية والمادة 37 من اللائحة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب). ويتعين على المؤسسات المالية كذلك أن تحدد هوية الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون الزبون أو يتحكمون فيه في نهاية المطاف (المادة 41 من اللائحة والمادة 2-5 (1) (ب) من القانون).

وتحدد اللائحة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب (إشعار وحدة الاستخبارات المالية رقم 2019-2) أنواع الزبائن والمنتجات والخدمات العالية الخطورة التي تنطوي على مخاطر متزايدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي يلزم فيها تعزيز الحرص الواجب. وتتنطبق هذه الشروط على الأشخاص الأجانب المعرضين سياسياً، ولكن ليس على الأشخاص المحليين المعرضين سياسياً أو الإدارة العليا للمنظمات الدولية. كما أصدرت مبادئ توجيهية إضافية، بما في ذلك ما يتعلق بالموجودات الافتراضية.

ويجوز للجنة الخدمات المالية أن تعين أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين بوصفهم أشخاصاً ممنوعين من إجراء معاملات مالية، ويجوز لها أن تعلن هذه التعيينات على الملأ من خلال إخطارات تصدرها وحدة الاستخبارات المالية، بما في ذلك بناءً على طلب الدول الأجنبية.

ويجب على المؤسسات المالية في جمهورية كوريا أن تحتفظ بتقارير داخلية وخارجية وبيانات ذات صلة، بما في ذلك سجلات أنشطة العناية الواجبة الخاصة بالزبائن، والمعاملات المالية، وتقارير المعاملات المشبوهة، وتقارير المعاملات النقدية، لمدة خمس سنوات على الأقل بعد إنهاء العلاقة التجارية أو إتمام المعاملة (المادة 4-5 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية، والمادة 10-9 من مرسوم إنفاذ القانون، والمواد من 84 إلى 87 من اللائحة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب).

ويجب على أي شخص يعترزم مزاوله الأعمال المصرفية أن يحصل على ترخيص من لجنة الخدمات المالية (المادة 8 (1) و(2) من قانون الأعمال المصرفية). ولا يجوز للمؤسسات المالية أن تتدخل في علاقة مصرف مراسل مع مصرف وهمي أو أن تواصل هذه العلاقة، وينبغي لها أن تتأكد من أن المؤسسة المجيبة لا تسمح باستخدام حساباتها من جانب مصارف وهمية (المادة 58 من اللائحة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب). وكما ورد أعلاه في الباب المتعلق بالفقرة 4 من المادة 7 والفقرة 5 من المادة 8 من الاتفاقية، توجد تدابير شاملة لإلزام الموظفين العموميين بتقديم إقرارات بالموجودات.

وتلتزم جمهورية كوريا موظفيها العموميين الذين لهم مصلحة في حسابات مالية أجنبية أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على تلك الحسابات بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة وأن يحتفظوا بالسجلات ذات الصلة فيما يتعلق بتلك الحسابات (المادة 4 من قانون أخلاقيات الخدمة العمومية).

ووحدة الاستخبارات المالية مسؤولة، في جملة أمور، عن تلقي التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة وتحليلها وتعميمها على السلطات المختصة.

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)

يجوز للمحاكم في جمهورية كوريا أن تمارس الولاية القضائية على الإجراءات القانونية للدول الأجنبية، معترفةً بالدولة كطرف مباشر (قرار المحكمة العليا 97DA39216 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1998).

وتمنح تشريعات البلد كذلك الضحايا الحق في التماس التعويض في الإجراءات المدنية (والإجراءات الجنائية في بعض الحالات) (المادة 213 من القانون المدني، والمادة 25 من القانون بشأن القضايا الخاصة المتعلقة بتسريع الإجراءات القانونية، والمادة 6 من قانون المصادرة). ويُعترف بالدولة الأجنبية التي تقع ضحية لجريمة كضحية شأنها شأن أي شخص اعتباري آخر.

ويجوز لحكومة أجنبية أن تتدخل كطرف ثالث في إجراءات المصادرة الجنائية للمطالبة بالملكية الشرعية للممتلكات (المواد 23-32 من القانون المتعلقة بالقضايا الخاصة بشأن الاتجار بالمخدرات، التي تنطبق بالمثل على الإجراءات المنصوص عليها في قانون العائدات، عملاً بالمادة 12 من ذلك القانون وأحكام قانون المصادرة). وعلاوة على ذلك، يجوز لحكومة أجنبية هي المالك الشرعي للممتلكات الخاضعة للمصادرة أن تسترد ملكيتها من خلال دعوى مدنية بوصفها طرفاً رئيسياً في الإجراءات المدنية حتى وإن صدر حكم المصادرة نهائياً.

وتنص المادة 7 من قانون المصادرة على تيسير التعاون الدولي في إعادة الممتلكات موضوع التعاون. ويحدد هذا القانون، مقترناً بالأحكام المنطبقة من القانون المتعلقة بالقضايا الخاصة بشأن الاتجار بالمخدرات، الظروف التي يجوز فيها لسلطات جمهورية كوريا أن تستجيب لطلب إعادة الممتلكات موضوع التعاون. وتشمل هذه الظروف شروط المعاملة بالمثل واشترط أن تكون الدولة الطالبة قد ضمنت نقل الممتلكات إلى المالك الأصلي أو الضحية أو أي شخص آخر له حق مشروع (المادة 7).

وتحدد المادة 67 من القانون المتعلقة بالقضايا الخاصة بشأن الاتجار بالمخدرات إجراءات معالجة طلبات تنفيذ أحكام المصادرة الأجنبية النهائية والقاطعة. ويجوز للمحكمة، لدى تسيير الإجراءات، أن تسمح بالتعاون الكامل أو الجزئي، أو أن ترفض التعاون أو ترفض الطلب، ولكن لا يجوز لها أن تعيد النظر فيما إذا كان الحكم النهائي والقاطع في الدولة الأجنبية قد صدر على النحو السليم. وبمجرد موافقة محكمة في جمهورية كوريا على تنفيذ طلب المساعدة القانونية المتبادلة استناداً إلى حكم نهائي وقاطع بشأن المصادرة صادر في بلد أجنبي، يجوز لحكومة جمهورية كوريا أن تُنفذ المساعدة المطلوبة دون قرار مصادرة نهائي وقاطع تصدره محكمة في جمهورية كوريا (المادة 69 من القانون).

ويجوز لجمهورية كوريا أيضاً أن تصادر الموجودات نيابة عن البلد الطالب (المادة 5 من قانون المساعدة القانونية المتبادلة، والمادتان 11 و12 من قانون العائدات، والمواد 7-14 من قانون المصادرة، والمادة 64 من القانون المتعلقة بالقضايا الخاصة بشأن الاتجار بالمخدرات). وتنطبق هذه السلطات على عائدات الفساد وغسل الأموال والجرائم الأصلية، إلى جانب الممتلكات المماثلة في القيمة (المادتان 3 و5 من قانون المصادرة، والمواد 8 و10 و12 من قانون العائدات، والمواد 64-78 من القانون المتعلقة بالقضايا الخاصة بشأن الاتجار بالمخدرات، والمادة 215 من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة 48 من القانون الجنائي).

وتتبع جمهورية كوريا نظام المصادرة المستندة إلى الإدانة. ومع ذلك، يجوز الأمر بالمصادرة في حالات محدودة عندما تُستوفى شروط المصادرة، حتى إذا تبين بعد توجيه الاتهام أن المدعى عليه غير مذنب، أو رُفضت لائحة الاتهام، أو استثنى المدعى عليه من لائحة الاتهام (المادة 49 من القانون الجنائي). وأبلغت سلطات البلد عن ضرورة استحداث نظام المصادرة غير المستندة إلى إدانة، وقدمت مشاريع قوانين ذات صلة إلى الجمعية الوطنية.

وترد في القانون المتعلقة بالقضايا الخاصة بشأن الاتجار بالمخدرات، وقانون العائدات، وقانون المصادرة، وفي الإجراءات العامة المنصوص عليها في قانون المساعدة القانونية المتبادلة، إجراءات معالجة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بتحديد وتجميد وضبط ومصادرة العائدات الإجرامية المتصلة بالفساد وغيره من الجرائم (أو الموجودات الأخرى المتأثرة من خلال ذلك). ونتيج المواد من 64 إلى 78 من القانون المتعلقة بالقضايا الخاصة بشأن الاتجار بالمخدرات نطاقاً واسعاً من المساعدة فيما يتعلق بتجميد ومصادرة العائدات الإجرامية والممتلكات ذات القيمة المعادلة. وتنطبق تلك المواد أيضاً على الإجراءات المنصوص عليه في المادة 12 من قانون العائدات.

ولا تشترط سلطات البلد صدور أمر من محكمة أجنبية أو سلطة مختصة لتجميد أو حجز الممتلكات المتصلة بعائدات الجريمة عملاً بالمادتين 71 و 72 من القانون المتعلق بالقضايا الخاصة بشأن الاتجار بالمخدرات. وتحظر أوامر حفظ الممتلكات مؤقتاً التصرف في الممتلكات وتمنع تبديد العائدات أو الموجودات ذات القيمة المعادلة قبل مصادرتها. وتطبق التدابير المنصوص عليها في القانون المتعلق بالقضايا الخاصة بشأن الاتجار بالمخدرات على نحو مماثل على المصادرة و"مصادرة القيمة" والتعاون الدولي بموجب قانون المصادرة. وفي حالة عدم وجود معاهدة واجبة التطبيق، تضع المادة 12 من قانون المساعدة القانونية المتبادلة معايير عامة تتعلق بمضمون طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وترد بعض الإرشادات الإضافية في "الدليل المفصل لاسترداد الموجودات من بلدان مجموعة العشرين"، الذي صدرت نسخة محدثة منه في عام 2020. وبموجب المادة 11 من قانون المصادرة، يجوز رفض المساعدة إذا كانت قيمة الممتلكات موضوع التعاون ضئيلة. ومن الناحية العملية، تقدم سلطات جمهورية كوريا المساعدة بغض النظر عن قيمة الممتلكات، وهي تتشاور مع الدول المطالبة على سبيل الممارسة المعتادة قبل أن ترفض المساعدة أو ترفع التدابير المؤقتة. وتحظى حقوق الأطراف الثالثة في إجراءات المصادرة بالحماية (المادة 9 (2) من قانون العائدات والمادة 15 (2) من القانون المتعلق بالقضايا الخاصة بشأن الاتجار بالمخدرات).

إرجاع الموجودات والتصريف فيها (المادة 57)

ترد الأحكام المتعلقة بالتصريف في الموجودات التي تتطوي على أفعال مجرمة بمقتضى الاتفاقية وإعادة تلك الموجودات في قانون المصادرة. وعملاً بالفقرة 1 من المادة 11 من ذلك القانون، يجوز لوزير العدل أن يقرر إعادة الممتلكات كلياً أو جزئياً، ما لم تكن قيمتها ضئيلة، أو إذا سحبت الدولة طالبة الطلب، أو كانت إعادة الممتلكات تتعارض مع حماية المصالح الوطنية المهمة. وبموجب الفقرتين (2) و(3) من المادة 11، يؤذن لكبير المدعين العاميين باتخاذ التدابير اللازمة للتعاون الدولي والحفاظ على الممتلكات بغرض إعادتها. وتأذن المادة 14 (2) لوزير العدل بفرض شروط على الإعادة يُتوقع من الدولة طالبة أن تمتثل لها فيما يتعلق باستخدام وإعادة الممتلكات موضوع التعاون.

غير أنه لا توجد إشارة في التشريع إلى الالتزام الملزم بإعادة الممتلكات إلى الدولة طالبة في ظل الظروف المبينة في الفقرة 3 من المادة 57 من الاتفاقية. ولم تُصدّر أي لوائح أو إرشادات أخرى لتنظيم إعادة الموجودات.

وبموجب المادة 36 من قانون المساعدة القانونية المتبادلة، يتحمل البلد الطالب نفقات المساعدة المتبادلة، ما لم يكن هناك اتفاق خاص بين الأطراف؛ بيد أن جمهورية كوريا قد تتحمل نفقات المساعدة المقدمة في إقليمها. وحتى الآن، لا توجد حالات طلبت فيها الحكومة من البلد الطالب تحمل نفقات طلبه. وقُدمت أمثلة على قضايا تتطوي على الاسترداد الناجح للموجودات عملاً بالاتفاقات والترتيبات ذات الصلة.

3-2- التحذيات التي تواجه التنفيذ

يُوصى بأن تقوم جمهورية كوريا بما يلي:

- مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز تدابير استرداد الموجودات من خلال ضمان قدرة السلطات المختصة على الاستجابة بسرعة وفعالية للطلبات الأجنبية المتعلقة بأوامر الحفظ والطلبات ذات الصلة، بوسائل منها مراجعة التعديلات القانونية الأخيرة التي ألغت سلطات المدعين العاميين في بدء وإجراء التحقيقات والسعي للحصول على أوامر الحفظ قبل توجيه الاتهام وعن طريق إجراء التعديلات اللازمة لتعزيز الفعالية، حسب الاقتضاء (المادة 51).

- توسيع نطاق الالتزامات بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل الأشخاص المحليين ذوي الوظائف العمومية البارزة (نظرا لزيادة المخاطر المحتملة المرتبطة بهم) والأشخاص ذوي الوظائف العمومية البارزة في المنظمات الدولية (الفقرة 1 من المادة 52).
- النظر في توسيع الأسس التي يمكن للحكومة أن تيسر على أساسها التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات للتخفيف من الشرط الصارم المرتبط بالمعاملة بالمثل عملا بالمادة 7 من قانون المصادرة (الفقرة 1 (أ) من المادة 54).
- مواصلة الجهود الرامية إلى استحداث تدابير محددة بشأن المصادرة غير المستتدة إلى إدانة في النظام القانوني للبلد (الفقرة 1 (ج) من المادة 54).
- النظر في تحديد ممارسة التشاور مع الدول طالبة في نص أو إجراء قانوني قبل رفض المساعدة أو رفع التدابير المؤقتة (الفقرة 8 من المادة 55).
- النظر في عدم اشتراط الحصول على إذن مسبق لاستخدام معلومات مالية محددة من جانب السلطات الأجنبية سوى في الحالات التي يتجاوز فيها استخدام تلك المعلومات الغرض الذي التُمتت أو طُلبت من أجله في الأصل (المادة 56).
- اعتماد تدابير تقضي بإرجاع العائدات إلى الدول طالبة على النحو المبين في الفقرة 3 من المادة 57.